

النموذج الثاني - رأي مطلق (غير معدل) حول القوائم المالية الموحدة

تقرير المراجع المستقل

إلى صاحب السمو / معالي / سعادة [المنصب]

حفظه الله

تقرير حول مراجعة القوائم المالية¹

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لـ [اسم الجهة ("الجهة")]² والجهات التابعة لها (يُشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 30 ديسمبر 202xم، وقائمة الأداء المالي الموحدة وقائمة التغيرات في صافي الأصول الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل³ من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 30 ديسمبر 202xم وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية المعتمدة من وزارة المالية ("معايير المحاسبة للقطاع العام المعتمدة من وزارة المالية")⁴.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة، والتي تتضمن المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الديوان العام للمحاسبة لسلوك وأداب المهنة ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة⁵ [والمكلفين بالحوكمة]⁶ عن القوائم المالية الموحدة⁷

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل⁸، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المعتمدة من وزارة المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم يشير التقويم إلى خلاف ذلك.

[إن [المكلفين بالحوكمة]⁹ هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة]¹⁰.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للديوان العام للمحاسبة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة للاستجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري

1 العنوان الفرعي "تقرير حول مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطقياً.

2 يتم وضع مختصر لاسم الجهة، على سبيل المثال "الوزارة" أو "الديوان" أو "الهيئة".

3 في حال كانت القوائم المالية الموحدة انتقالية وقامت المجموعة بالاستفادة من الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام "33"، فيتم استخدام نموذج تقرير إطار الالتزام، حيث يتم الإشارة بأن القوائم المالية الموحدة "تم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية" بدلاً من "تظهر بعدل".

4 يتم وضع اسم إطار التقرير المالي المنطبق، وفي حال كانت القوائم المالية انتقالية وقامت الجهة بالاستفادة من الإعفاءات التي تؤثر على العرض العادل المذكورة في معيار المحاسبة للقطاع العام "33"، فتم وفقاً "لأسس الإعداد المحاسبية المشار إليها في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة الانتقالية".

5 المقصود بالإدارة هي الجهة المسؤولة بموجب الأنظمة أو اللوائح (أو وفقاً لوثيقة المسؤوليات أو خطاب الارتباط في ظل غياب نظام أو لائحة محددة) عن إعداد القوائم المالية الموحدة.

6 في حال وجود أشخاص مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجهة، يتم الإشارة لهم في عنوان القسم، على سبيل المثال مجلس الإدارة.

7 في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية الموحدة إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي، ينبغي عندئذ إضافة قسم "المعلومات الأخرى" أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة.

8 تحذف عبارة "وعرضها بشكل عادل" في حال كان إطار التقرير المالي ليس ذو عرض عادل.

9 يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة في حال وجودهم. ويلزم تعديل العبارة بناءً على ظروف كل جهة.

10 عندما يكون الأفراد المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجهة هم ذاتهم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية الموحدة، فلا يتطلب الأمر الإشارة إلى مسؤوليات الإشراف، ويتم حذف هذه الفقرة.

- ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً¹¹.
 - الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة حسابات المجموعة. ونظّل المسؤولين الوحيديين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى¹²

- أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا عدم التزام المجموعة بالأنظمة واللوائح التالية، والذي لم يكن له تأثير على القوائم المالية الموحدة:
1. عدم تحري الدقة في تقدير عدد من اعتمادات بنود نفقات الميزانية، حيث لوحظ التوسع في إجراء المناقلات في معظم بنود وأبواب الميزانية، ونقل مبالغ من اعتمادات مالية لعدد من البنود لم يعتمد لها مبالغ عند إعداد الميزانية، وكذلك نقل مبالغ من اعتمادات بنود قضت التعليمات ذات الصلة بعدم النقل من اعتماداتها، وهو ما يعد عدم التزام بتعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للسنة المالية 1444/1445هـ (2023م).
 1. تدوير العهد غير المسددة والمحددة من سنوات سابقة إلى السنة المالية 1445-1446هـ (2024م)، بما لا يتوافق مع الفقرتين (3)، 10/ثانياً/الفصل السابع: قواعد وإجراء إقفال الحسابات) من تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للسنة المالية 1444/1445هـ (2023م).

[التوقيع]
[اسم المدير العام]
 المشرف العام على مكتب مراجعة القوائم المالية

[التوقيع]
[اسم المدير]
 المدير التنفيذي المسؤول عن المراجعة¹³

[التوقيع]
 د. حسام بن عبدالمحسن العنقري
 رئيس الديوان العام للمحاسبة
 الرياض: [التاريخ بالتقويم الهجري]
 ([التاريخ بالتقويم الميلادي])

¹¹ تحذف هذه الفقرة في حال كان إطار التقرير المالي ليس ذو عرض عادل.

¹² تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الجهة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام فلا يتم تضمين هذا العنوان في تقريره. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر تنظيمي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (705).

¹³ في حال كان المدير التنفيذي للمراجعة هو المشرف العام على مكتب مراجعة القوائم المالية في الوقت ذاته، فيتم ذكر المنصبين، ويكون توقيع رئيس الديوان في الجانب الأيسر.